اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٢٢	١٤٢٤
اليورو	١٧٥٠	١٧٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٠٠	٢٦٢٥
الدينار الاردني	٢٠٠٠	٢٠٢٠
الدرهم الاماراتي	٤١٠	٤١٥
الريال السعودي	٣٦٠	٣٧٠
الليرة السورية	٢٥	٢٦

اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٥٠٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة

سياسات الإغراق في السوق العراقية

القسم الثالث

ضمن مفردات الطاولة المستديرة الخاصة بموضوع سياسات الإغراق. كانت ورقة العمل التي انجزها الدكتور ماجد الصوري الخبير بالبنك المركزي العراقي والتي جاء فيها :

د.ماجد الصوري

الإغراق في السوق العراقية

ان الإغراق بمفهومه العام كان قد بدأ منذ بداية تكوين المؤسسات الانتاجية ويعني البيع باسعار منافسة تقل عن اسعار المنتجين الاخرين مع الحفاظ على الجودة او حتى تحسينها. وكانت سياسة الإغراق بشكل عام وسيلة للسيطرة على السوق المحلية وتشكيل الاحتكارات.وقد ادت سياسة الإغراق الى انعاش الطلب من ناحية، الا انها في نفس الوقت ادت الى افلاس المؤسسات الانتاجية والتجارية. الى ان صدرت قوانين محاربة الاحتكار في الدول الصناعية.واستطاعت الدولة بتدخلها السيطرة بشكل عام على الاحتكارات وحرب الاسعار المعلنة.

اان خفض السعر عن طريق الانتاج الكبير والتطور التكنلوجي في الاسواق الحديثة في الوقت الحاضر لا يعتبر إغراقاً ما دام لا يؤدي الى الاحتكار داخل البلد الواحد.

ان التعريف الفني للإغراق في الوقت الحاضر،هو العمل على بيع سلعة معينة في الاسواق الاجنبية باسعار تقل عن سعر بيع نفس السلعة في الاسواق المحلية، ما يؤدي الى الاضرار بالسلعة الاجنبية. ويقصد بهذا ان يتم البيع بسعر اقل من (القيمة العادلة) للسلطة. ان الإغراق الحقيقي حسب التعريف الفني من الصعب ان يتم في ظل السوق الحرة، وهو مدان من منظمة التجارة الدولية الا انها لم تمنعه.

ان كلمة الإغراق في الوقت الحاضر تستخدم بشكل عام في قانون التجارة الدولي وتعرف بـ (قيام احد المنتجين من احدى الدول بتصدير سلعة الى دولة اخرى ترى فيه الدولة المستوردة انه سعر منخفض بشكل غير معقول ويعني ذلك عادة باقل من تكاليف الانتاج.

فيما تعتمد عملية الإغراق من قبل المنتجين في البلد المستورد عملية سلبية. الا ان المدافعين عن السوق الحرة يرون ان الإغراق يفيد المستهلكين ولذلك فانهم يعتقدون ان لسياسة الحماية من الإغراق نتائج سلبية على المستهلكين من ذوي الدخل المحدود.

أما التطور الذي حصل في العلاقات والاتصالات الدولية بشكل عام في عصر العولمة، وتطور العلاقات الانتاجية والتجارية الدولية بشكل خاص فقد ادى الى توقيع اتفاقيات دولية وانشاء منظمات دولية ثنائية وثلاثية وجماعية تتعلق بهذه الاتفاقيات. ومن ذلك الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (GATT) التي تطورت فيما بعد الى منظمة التجارة الدولية .(WTO)

وقد تم في عام ٢٠٠٦ توقيع اتفاقية تجارة من قبل ١٩٤ دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية تتضمن مواضيع حول الاغراق والحماية منه فضلاً عن توقيع اتفاقية حول الاجراءات ضد المساعدات المقدمة للسلع المصدرة واتفاقية الحماية.

ان الغرض من توقيع هذه الاتفاقيات والاجراءات المتخذه ضد عملية الإغراق بما في ذلك المساعدات والحمايات والاضافات التحوطية على التعريفات الموضوعة، لن تطبق على جميع اطراف التجارة الدولية بما في ذلك الدول الاكثر خطورة، هو تسهيل عملية انسياب السلع عن طريق التجارة بين الدول. ان منظمة التجارة العالمية رغم انها تضع بعض الاستثناءات لبعض الحالات الا انها تؤيد المبادئ الموضوعة لمحاربة الإغراق او الحماية منه ومن ذلك:-

١- الاجراءات المتخذة ضد الإغراق (البيع باسعار اقل من السعر العادل)
٢- المساعدات او المعونات والتعريفات الكمركية الخاصة المعادلة او المقابلة لهذه المعونات لابطال مفعولها
٣- الاجراءات الاضطرارية لتحديد الاستيراد موقتا والمصممة لحماية الصناعة المحلية

ان اول قانون حول الحماية من الإغراق كان للحماية من التجارة غير العادلة وكانت كندا اول من طبق السياسات المتبعة ضد الإغراق من عام ١٩٠٤, ومن عام ١٩٢١ وضعت الولايات المتحدة الامريكية تعريفات الطوارئ الكمركية التي فرضت على السلع المستوردة للبيع باسعار تقل عن السعر العادل او تكلفة الانتاج.

اما المبررات الاساسية لاتخاذ السياسات المناسبة ضد عملية الاغراق فيمكن ان تكون حسب التوجهات الآتية الخاصة بالنسبة للدول النامية:-

- الحفاظ على توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات
- تنمية الريف والامن الغذائي للدول النامية
- الاجراءات الصحية والصحة النباتية من اجل توفير الحماية اللازمة للصحة النباتية ولحماية المواد الغذائية
- توفير شروط معينة لطريق الانتاج من اجل قبول الانتاج في اسواق الدول المستوردة
- الخضوع للمواصفات والمعايير الدولية والمحلية ان توفرت

من اجل تنظيم عملية الاجراءات المتخذة ضد الاغراق لابد من وجود المؤسسات ووضع الاجراءات اللازمة للقيام بهذه العمليات.

ففي الولايات المتحدة مثلا هناك المديرية العامة للتجارة التى تتقبل الشكاوي حسب لوائح تنظيمية محددة لاثبات ان سعر السلعة المستوردة هو اقل من القيمة العادلة (السعر العادل) للسلعة. وهناك هيئة التجارة الدولية التي تحدد مقدار الضرر الذي يلحق بالاقتصاد المحلي. وكل هذه الاجراءات تتم وفقا لجدول زمني تحكمه قوانين خاصة فاذا ما تم اثبات حالة الإغراق بالاسعار في السوق المحلية والضرر في الاقتصاد (الصناعة او الزراعة) فانه يمكن عندئذ فرض كمارك اضافية بحق هذه السلع وتكون نسبة هذه الكمارك معادلة لنسبة الاغراق المحتسبة.

ان الاتفاقيات الدولية حول الإغراق والاجراءات المتخذه ضده تشمل بشكل خاص بيع سلعة في دولة اجنبية باقل من سعر البيع في البلد المصدر او باقل من تكلفة الانتاج، فضلاً عن المساعدات المباشرة التي تقدمها الدول المصدرة لعمليات التصدير.

ولكن هناك اساليب مختلفة لتشجيع الصادرات عن طريق الاعفاءات الضريبية وتخفيض اسعار الخدمات المقدمة (طاقة،ماء، ونقل داخلي، ومساعدات للحماية من تلوث البيئة). فلا يمكن ان تؤدي الى تخفيض سعر البيع في الداخل والخارج.

كما ان من اهم الاساليب لعملية تشجيع الصادرات وتخفيض الاستيرادات هو التخفيض المتعمد للعملة المحلية في الدول المصدرة مقابل العملات الاساسية التي يتم التعامل بها في التجارة الدولية مع الحفاظ على قوتها الشرائية في الداخل، ورغم اهتمام الدول بشكل فردي بهذا الموضوع الاانه حتى الان لم تتناول الاتفاقيات الدولية متعددة الاطراف

الإغراق في العراق

لاشك ان الظروف التي مر بها العراق منذ فترة طويلة تعتبر ظروفا غير طبيعية وبسبب هذه الظروف يمر العراق بمرحلة صعبة من حيث تدني القدرات الانتاجية في جميع المجالات (الاقتصادية،والصناعية، والزراعية، والخدمية) وهو في نفس الوقت اقتصاد احادي الجانب يعتمد بشكل اساسي على تامين السلع الاستهلاكية الصناعية الزراعية على الاستيراد. وبالرغم من ان الدولة تلعب فيه دورا اساسيا الا ان هناك ايضا دورا كبيرا للقطاع الخاص في تامين هذه الاحتياجات.

واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار هذه الظروف والمستوى المعيشي للفرد العراقي ونسبة البطالة العالية، فان اي سياسة إغراق تتبع مع العراق في الوقت الحاضر. تغير مصلحة المستهلك، الا انه وللاسف الشديد فاننا نرى ان دور القطاع الخاص سواء في التجارة أم في الانتاج اضحى الان يلعب دورا غير ايجابي ما ادى الى وجود تضخم كبير في الاسعار. وتحاول السياسة النقدية في العراق كبح جماح عملية تضخم الاسعار عن طريق تقوية سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وزيادة قدرته الشرائية ما سيؤدي الى تخفيض سعر الاستيراد وبالتالي من المفروض ان يؤدي ذلك الى تخفيض اسعار السلع المستوردة والسلع المنتجة داخل العراق المعتمدة على استيراد المادة الاولية.

لاشك ان زيادة اسعار المحروقات قد ادت الى زيادة في اسعار السلع الاخرى الا ان نسبة الزيادة في اسعار المحروقات وتاثيرها الفعلي على زيادة اسعار المنتجات الاخرى باعتبار حصتها في تكاليف الانتاج او النقل لا تتناسب نهائيا مع قوة الاسعار التي حدثت في جميع السلع الاستهلاكية وحتى في الاسعار التي لا علاقة لها باسعار المحروقات. ورغم ادعاء البعض أن هناك سياسة إغراق تتبعها الدول المصدرة الى العراق الا انه وللاسف الشديد لم يشعر المستهلك العراقي وحتى الان بفعل هذه الظاهرة.فرغم تدني نوعية السلع الاستهلاكية المستوردة والمنتجة محليا بشكل عام الا انها اسعارها ما زالت في ارتفاع مستمر رغم ثبات اسعار المحروقات في الفترة الاخيرة.

كيف يمكن تفسير سلوكية المنتج العراقي للبيض والدجاج بعد ما تم منع استيراد تلك السلع حيث تم رفع اسعارها على المستهلك اكثر من ثلاثة اضعاف؟ ولماذا تم رفع اسعار اللحوم الاخرى والسمك بنفس النسبة تقريبا؟.

لا شك ان هناك الكثير من الاسباب التي تؤدي الى ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية في العراق واول هذه الاسباب هي الظروف الامنية وعدم الاستقرار فضلاً عن اسباب اخرى لا مجال لذكرها لانها ليست موضوع الندوة.

ان من الاسباب الاساسية التي تمنع تحديد حقيقة وجود عمليات الاغراق للسلع المستوردة في العراق:-

١-عدم تفعيل المواصفات القياسية للسلع المستوردة والمنتجة محليا في الكثير من الاحيان وعدم توفرها في احيان اخرى

٢- عدم شفافية تكاليف الانتاج المحلي بالنسبة للارباح المتحققة للمنتج المحلي.

٣- تعدد الوسطاء بين المنتج والمستورد من جهة والمستورد من جهة اخرى بخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية.

٤- ضعف الثقافة الانتاجية لدى المنتج والثقافة التجارية لدى التاجر والثقافة الاستهلاكية لدى المستهلك وهذا يعود الى الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق منذ عقود بما في ذلك فترة الحصار الاقتصادي والحرب الاخيرة، والظروف الحالية مما نتج عن غياب المنافسة الحقيقية واعتماد المستهلك بشكل عام من الدولة،

٥- عدم توفر الهيئات والاجراءات اللازمة لتحديد عمليات الإغراق التي تجري من قبل الدولة المصدرة الى العراق مقارنة بالسلع المنتجة محليا من اجل رفع التوصيات المناسبة للجهات المختصة لاتخاذ الخطوات اللازمة لمنع هذه العمليات.

المركزي اليمني يضخ ٩٦ مليون دولار لدعم الريال

ضخ البنك المركزي اليمني ٩٦ مليون دولار أميركي اليوم الأحد لتغذية السوق باحتياجاته من النقد الأجنبي.

وأضاف البنك في بيان أنه سيستمر في مراقبة السوق واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الاستقرار، خاصة وقد تجاوزت الاحتياطيات من العملات الأجنبية سبعة مليارات دولار، ما سيمكن البنك من تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.

وقال البيان إن البنك سيواصل تلبية احتياجات السوق من النقد الأجنبي ومراقبتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار في سوق صرف العملة الوطنية مقابل الدولار وسائر العملات الأجنبية الأخرى.

وكانت قد سجلت العملة اليمنية أول ارتفاع لها أمام الدولار في سوق الصرف الأجنبي في تشرين الثاني الماضي بأن صعدت إلى ١٩٧,٥٠ ريالا للشراء و١٩٨ ريالا للبيع من ١٩٨,٥٠ ريالا للشراء و١٩٨,٨٠ ريالا للبيع في الإغلاق السابق.

أوبك تتوقع تراجع سوق النفط العام القادم

قالت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إن العوامل الأساسية في أسواق النفط العالمية تظهر علامات ضعف في ٢٠٠٧ مع تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة الإمدادات من خارج أوبك بإيقاع أسرع من الطلب العالمي.

وفي تقريرها الشهري أبقت المنظمة التي تضخ أكثر من ثلث إنتاج العالم من النفط توقعاتها لنمو الطلب العالمي عند ١,٣ مليون برميل يوميا، وقالت إن تباطؤ الاقتصاد الأميركي يشكل خطرا على التوقعات.

في السياق ذاته. قال مسؤول إيراني رفيع إن أوبك تحتاج إلى التخطيط للربع الثاني من العام المقبل للحيلولة دون ارتفاع مخزونات النفط العالمية بسبب الإمدادات من خارج المنظمة.

وقال جواد يرجاني رئيس شؤون أوبك في وزارة النفط الإيرانية إنه من دون التخطيط المناسب ستواجه أوبك تحديات في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧ وهو موسم يتسم بانخفاض الطلب بعد انقضاء موسم الشتاء.

وأضاف أن الزيادة الكبيرة في الإنتاج من دول غير أعضاء في المنظمة في الربع الثاني قد تقلص الطلب على نفط أوبك وتزيد المخزونات العالمية مما سيؤدي إلى مشاكل في السوق.

كما أوضح أنه إذا لم يحدث توازن بين العرض والطلب في الأشهر القليلة المقبلة فإن اتجاه زيادة المخزونات سيتفاقم.

خصخصة بنك الإسكندرية لتسديد ديون قطاع الأعمال العام

قال وزير الاستثمار المصري محمود محيي الدين إن حصيلة بيع بنك الإسكندرية ستخصص لسداد ديون قطاع الأعمال العام لدى اثنين من بنوك الدولة.

وأضاف الوزير أن المبلغ الذي دفعه بنك (سان باولو أي.أم.أي) الإيطالي مقابل شراء حصة ٨٠٪ من بنك الإسكندرية وقدره ٩,٢ مليارات جنيه مصري (١,٦ مليار دولار) سيستخدم لسداد ديون ٥٤ شركة من شركات قطاع الأعمال العام لدى بنك مصر والبنك الأهلي المصري.

وقال محيي الدين إن سداد هذا المبلغ سيؤدي إلى خفض قيمة مديونية شركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك إلى عشرة مليارات جنيه مقابل ٣١,٥ مليار جنيه في بداية تحمل الحكومة لمسؤوليتها في منتصف عام ٢٠٠٤,

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثامن والعشرين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاثنين الموافق ٢٠٠٦/١٢/١٨ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل

عدد المصارف المساهمة في المزاد	٨
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٣٨٨
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	----------
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	١٢,٠٩٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	----------
مجموع عروض الشراء - دولار	١٢,١٢٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	----------

١- علما ان :-
أ- سعر البيع للحوالات (١٣٨٦) دينار/دولار
ب- سعر البيع النقدي (١٣٩٩) دينار /دولار
٢- الكمية المباعة حوالة بمبلغ (٤,٦٤٥,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٧,٤٥٠,٠٠٠).